

Distr.: General
8 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 116 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 8 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى ترشح الجمهورية
الدومينيكية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك
في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر المرفق).

وتتشرف البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه، وفقاً لأحكام
قرار الجمعية العامة 251/60، التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان
وحمايتها هما من أولويات السياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه
المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من جدول
الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 8 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

ترشح الجمهورية الدومينيكية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - السياق

- 1 - تقدم الجمهورية الدومينيكية، لأول مرة، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026، مؤكدة التزامها مجدداً باحترام وضمان حقوق الإنسان وآليات تعزيزها وحمايتها، اعترافاً منها بالدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان.
- 2 - ومع حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صار من اللازم الاعتراف بتعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لضمان أعمال هذه الحقوق. ولهذا السبب، تدعو الجمهورية الدومينيكية إلى تجديد تعددية الأطراف، التي تعزز فيها الدول أواصر التضامن والتعاون من أجل الأعمال الكامل لهذه الحقوق، وكفالة الكرامة الإنسانية من خلال الإجراءات التي تتمحور حول الإنسان.
- 3 - ومن هذا المنطلق، تنص المادة 38 من دستور الجمهورية الدومينيكية على أن "كرامة الإنسان مقدسة ومتأصلة ولا تُنتهك؛ واحترامها وحمايتها يشكلان مسؤولية أساسية تقع على عاتق واضعي السياسات".
- 4 - وتعتبر الجمهورية الدومينيكية دولة اجتماعية وديمقراطية وقانونية، تجذرت جهودها في كرامة الإنسان وطابعها الأساسي. ومن أجل تعزيز النظم الديمقراطية، فإنها تشجع الإجراءات المشتركة على الصعيد الإقليمي، وأقامت لهذا الغرض تحالفات استراتيجية مع بلدان المنطقة، مثل التحالف من أجل التنمية في مجال الديمقراطية.
- 5 - وعلاوة على ذلك، فإنها تركز جهودها على دعم حرية الفرد في العيش بكرامة ودون خوف أو بؤس، في عالم يشجع على تطوير الشخصية بحرية للجميع.

ثانياً - لمحة مقربة: الجمهورية الدومينيكية

- 6 - تشكل الجمهورية الدومينيكية جسراً تاريخياً بين العالمين القديم والجديد، نظراً لموقعها الجغرافي، وهو ما أتاح لها أيضاً أن تضطلع بدور تاريخي في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. ففي كانون الأول/ديسمبر 1511، ألقى فراي أنطون دي مونتيسينوس خطبته التاريخية على منبر الكنيسة الدومينيكية في مدينة سانتو دومينغو، أدان فيها وحشية نظام الإنكومبيندا الإقطاعي والظروف المزرية التي كانت تعيشها الشعوب الأصلية تحت سيطرة النظام الاستعماري. وكانت تلك الإدانة علامة فارقة في مسار فكري احتل مكانة حيوية في المفهوم الحديث لحقوق الإنسان.
- 7 - ومن الناحية التاريخية، دأب البلد على إعطاء الأولوية لمكافحة العنف بجميع أشكاله. والدليل على ذلك هو المبادرة الدومينيكية بإعلان يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً للقضاء على العنف ضد المرأة، عملاً بقرار الجمعية العامة 134/54، وإحياءاً للذكرى اغتيال الأخوات ميرابال، باتريا ومينيرفا وماريا تيريزا،

اللائي خضن نضالاً شرساً من أجل الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ضد الحكم الدكتاتوري لرافائيل تروخيو. وقد بذلت الحكومة جهوداً هائلة لتوثيق الفظائع التي ارتكبت خلال الحكم الدكتاتوري لرافائيل تروخيو. ولهذا الغرض، قدمت مؤسسة المحفوظات العامة للأمة في عام 2017 سجل ضحايا الحكم الدكتاتوري لرافائيل تروخيو، وهو عبارة عن مجموعة واسعة من الوثائق الرسمية التي تهدف إلى مساعدة المحققين وأفراد الأسر في تحديد ضحايا النظام.

8 - وتكفل الجمهورية الدومينيكية الامتثال لإجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية مع تعزيز السياسات العامة التي تضمن التنمية الكاملة لشعبها. أما سياستها الخارجية فمتجذرة في دستورها، والقانون التنظيمي رقم 630-16 الصادر عن وزارة الخارجية، والخطة الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الخارجية (2021-2024)، والاستراتيجية الإنمائية الوطنية لعام 2030، التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في المعاهدات المصدق عليها والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

9 - ووفقاً للدستور، فإن المعاهدات والموثائق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، الموقعة والمصدق عليها، لها تسلسل هرمي دستوري وتطبقها المحاكم وغيرها من هيئات الدولة بشكل مباشر وفوري. وبنفس الطريقة، تعمل السلطات العامة على تفسير وتطبيق القواعد المتعلقة بالحقوق الأساسية وضماناتها لصالح الفرد المخول له أن يتمتع بتلك الحقوق، وتسعى، في حالة وجود تعارض بين الحقوق الأساسية، إلى التوفيق بين المكاسب والمصالح التي يحميها الدستور.

10 - ولهذا السبب، أرست الجمهورية الدومينيكية في إطار محاورها الاستراتيجية تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مشددة على ذلك كمبدأ أساسي يؤدي دوراً رئيسياً بالنسبة للحكومة وله في نفس الوقت أهمية حاسمة في تنفيذ جميع السياسات العامة.

11 - وقد أدى التزام الحكومة الحازم بحقوق الإنسان إلى التوقيع والتصديق على الموثائق والاتفاقيات الرئيسية للنظام العالمي لحقوق الإنسان ونظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهي:

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182).

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
 - البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
 - بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
 - الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق.
 - اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 087)
 - اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98).
 - اتفاقية العمل الجبري، 1930 (رقم 29).
 - اتفاقية إلغاء العمل الجبري، 1957 (رقم 105).
 - اتفاقية المساواة في الأجور، 1951 (رقم 100).
 - اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111).
 - اتفاقية سياسات العمالة، 1964 (رقم 122).
 - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
 - البروتوكول الخاص بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لإلغاء عقوبة الإعدام.
 - اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه.
 - اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه.
 - اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 12 - وبالمثل، تواصل الجمهورية الدومينيكية توشي اليقظة بشأن دستورية الموائيق والاتفاقيات المعروضة لأجل التصديق عليها.
- 13 - وتمثلت الجمهورية الدومينيكية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات المسؤولية عن رصد امتثال الدول للالتزامات الواردة في مختلف الموائيق والاتفاقيات وغيرها. ولذلك، ترسل الحكومة بانتظام تقارير وتحليلات وتضمنها ملاحظات عامة تساعد على تحسين تفسير الأنظمة.
- 14 - وفي هذا السياق، أنشئت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لحقوق الإنسان في عام 2004، بغرض مساعدة الحكومة ودعمها في جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال تحديد التوصيات التي تراها مناسبة لتقديمها إلى السلطة التنفيذية لاتخاذ قرارها، ولا سيما في إعداد التقارير الدورية الموجهة إلى الهيئات

المعنية التي أنشئت بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة. وترتب هذه اللجنة لاتخاذ مواقف مشتركة بين الوزارات للامتثال للالتزامات الدولية التي يتعهد بها البلد في مجال حقوق الإنسان.

15 - وفي هذا الصدد، قامت الجمهورية الدومينيكية، من خلال برنامج للتعاون التقني بينها وبين باراغواي، بتحديث نظامها الخاص بالرصد والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، بهدف الامتثال لتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمقررين، والتوصيات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر هذه الآلية استجابة مشتركة ومنهجية وشفافة إزاء التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان.

16 - وتتبع الجمهورية الدومينيكية سياسة شاملة في النظام الحكومي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك بغية كفالة مساهمة جميع الموظفين العموميين في اضطلاع الدولة بدورها في إعمال حقوق الإنسان ومنع انتهاكها. وبالإضافة إلى هذه السياسة الشاملة، تتبع سياسات متصلة بالاعتبارات الجنسانية وتغير المناخ والتخطيط العمراني.

17 - وأنشأت الحكومة وظيفة أمين المظالم، التي تتوخى حماية ما نص عليه الدستور من امتيازات شخصية وجماعية للمواطنين، في حالة انتهاكها من جانب موظفي الإدارة العامة. وبالمثل، يجب على أمين المظالم أن يكفل حسن سير الإدارة العامة، بحيث تتوافق مع الآداب العامة والقوانين والاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والمبادئ العامة للقانون⁽¹⁾.

18 - وثمة معلم آخر تم بلوغه فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة وحماية حقوق الأفراد، ويتمثل في التحولات التي أجريت في جهاز القضاء، والتي عززت استقلال القضاء والشفافية لإعادة تأكيد مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ولدى الحكومة أيضا مكتب لمحامى المساعدة القضائية، أحرز تقدما في تحقيق استقلالية محامي المساعدة القضائية من حيث الإدارة والميزانية، كمبادرة تسعى إلى الحفاظ على سيادة القانون وتمكين الجميع من اللجوء إلى العدالة على قدم المساواة وبفعالية وفي الوقت المناسب.

19 - وفيما يتعلق بحقوق الأطفال والمراهقين، اعتمدت الحكومة قانونا يحظر زواج الأطفال⁽²⁾. وعلاوة على ذلك، أنشأت أيضا مجلسا معنيا بالأطفال والمراهقين كمُنبر للتنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بسياسات حماية الأطفال والمراهقين.

20 - وبالمثل، تعكف الجمهورية الدومينيكية على صياغة قانون بشأن عدم التمييز، وسنت السلطة التنفيذية قانونا يسعى إلى توفير الحماية والإدماج الكاملين والفعالين في المجتمع للأشخاص المصابين باضطرابات طيف التوحد، من خلال حماية حقوقهم وضمانها وتلبية احتياجاتهم.

21 - ومنذ عام 2018، صار لدى الحكومة خطة وطنية لحقوق الإنسان، تسعى الدولة من خلالها إلى ضمان حقوق الأشخاص بشكل شامل في مختلف المجالات من خلال تنظيم محور الاهتمام بهذه الحقوق بشكل مواضيعي، وذلك عن طريق تنفيذ 10 برامج تغطي حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمالية للسكان الذين يعانون من الهشاشة وتسهم في الحماية من التمييز.

(1) القانون رقم 19-01 المتعلق بإنشاء ديوان المظالم.

(2) القانون رقم 1-21 الذي يعدل ويلغي عدة أحكام من القانون المدني، والقانون رقم 659 لسنة 1944 بشأن قوانين الأحوال المدنية. ويحظر القانون رقم 1-21 الزواج بين الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما (الجريدة الرسمية رقم 11004 المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2021).

- 22 - وتشكل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية في الخطة الوطنية معلما بارزا في تاريخ حقوق الإنسان في الجمهورية الدومينيكية، بوصفها وثيقة وطنية تمثل الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة.
- 23 - وفي الوقت الراهن، ونتيجة للدروس المستفادة من الخطة، يجري العمل على توسيعها وتحديثها، بحيث تصبح السياسات العامة انعكاسا لعمليات شاملة للجميع وتشاركية، مع توفير الموارد المالية والبشرية التي تضمن تنفيذها بنجاح.
- 24 - ويتبع الهيكل الجديد للخطة الوطنية لحقوق الإنسان المبادئ التوجيهية التي اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لوضع خطط عمل تتعلق بحقوق الإنسان. وتستند هذه المبادئ التوجيهية إلى الحاجة إلى وثيقة تقدم تحليلا لحالة حقوق الإنسان، وتحدد التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التغلب عليها، إلى جانب تحديد الأولويات، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تعاني من الهشاشة.
- 25 - ويتضمن الهيكل الجديد للخطة أربعة محاور استراتيجية هي: الحقوق المدنية والسياسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة؛ وحقوق الفئات التي تعاني من الهشاشة؛ وتنفيذ المعايير الدولية.
- 26 - ولكل محور بدوره أربعة أهداف استراتيجية يراد بها تشجيع ثقافة حقوق الإنسان، ووضع إجراءات لتعزيز الإطار التنظيمي، وتعزيز الإطار المؤسسي، وحماية حقوق الإنسان.

ثالثا - الالتزام الدولي بحقوق الإنسان

- 27 - للجمهورية الدومينيكية تاريخ طويل من الالتزام بالنظام الدولي لحقوق الإنسان. وبوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، فقد أسهمت في مناقشة الأفكار وفي صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وشجعت على إدراج عبارة "وبما للنساء والرجال من حقوق متساوية" في الديباجة. وهذا يمثل، بلا شك، بداية التزام لا لبس فيه ودائم بالمساواة بين الجنسين.
- 28 - وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد ضرورة معالجة قضايا السكن اللائق وإيجاد حلول لها كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق والحق في عدم التمييز؛ والالتزام المشترك بالتصدي الفعال لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها من منظور حقوق الإنسان؛ والآثار المترتبة من جراء الدين الخارجي للدول وغيره من التزاماتها الدولية، وأثر ذلك على التمتع بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 29 - ويؤيد البلد مشاريع القرارات والقضايا المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الغذاء، وحقوق الإنسان للمسنين، وحقوق الإنسان للشباب، وحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، والبيئة، وتغير المناخ وحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية.
- 30 - وبالمثل، يرحب البلد بالمبادرات الرامية إلى دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية الدين والمعتقد، والديمقراطية وسيادة القانون، والتخفيف من الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، والقضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة إلى وضع حد للأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما شابه ذلك من أشكال التعصب.

- 31 - وقد أيدت الجمهورية الدومينيكية، في إطار اللجنة الثالثة للجمعية العامة وسياسة خارجية تتسق مع مبادئ وقيم دستورها، اتخاذ قرارات تعالج حالة حقوق الإنسان في بلدان محددة.
- 32 - والجمهورية الدومينيكية عضو في مجموعة أصدقاء مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، ومجموعة أصدقاء كبار السن، ومجموعة أصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة، وفريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، من بين جهات أخرى.
- 33 - وتؤيد الجمهورية الدومينيكية آلية الاستعراض الدوري الشامل وترحب بها، بحيث قامت الدول الأطراف بتقييم البلد في ثلاث مناسبات، منذ عام 2009، وقدمت اقتراحات قيمة لتحسين حالة حقوق الإنسان به. وتشارك الجمهورية الدومينيكية أيضا في الاستعراض الدوري الشامل للبلدان الأخرى، وتتخذ نهجا بناء وتعترف بالتحديات التي تواجهها الدول وما تحرزه من تقدم، وتقدم توصيات موضوعية تبعا لذلك.
- 34 - ومن خلال التوقيع مؤخرا على عدة اتفاقات مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، تواصل الجمهورية الدومينيكية دعم الدور الهام لهذه الآلية. وهي تعطي الأولوية لاتخاذ إجراءات ملموسة لوضع حد للمعلومات المغلوطة، وتعزيز عدم التمييز ومكافحة خطاب الكراهية، وتعزيز المساواة وحقوق الإنسان، وتعزيز حقوق النساء والفتيات، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومنع التعذيب وحظره، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الهشة وتلك التي تحتاج إلى اهتمام خاص.
- 35 - وتتعاون الجمهورية الدومينيكية أيضا مع الآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، إذ تعتبر أن هذه الآليات هي مفتاح تعزيز حقوق الإنسان وتسلم بأنها تمثل إسهاما كبيرا في التعاون مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.
- 36 - وفي هذا السياق، تشير الجمهورية الدومينيكية إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وإلى تأييد تمديد ولاية المقررين الخاصين المعنيين بما يلي: بيع الأطفال واستغلالهم والاعتداء الجنسي عليهم؛ وتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي؛ وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.
- 37 - وبالتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ستواصل الجمهورية الدومينيكية تعزيز مشاركتها في المنتديات المخصصة للمناقشة والتنسيق من أجل النهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الناس، دون تمييز من أي نوع.

رابعاً - الخطة الوطنية والخطة الدولية

- 38 - بمجرد انضمام الجمهورية الدومينيكية إلى المجلس، ستواصل رفع صوتها من أجل الوفاء بالخصائص المميزة لحقوق الإنسان، والمتمثلة في عدم قابليتها للتجزئة وعالميتها وترابطها، مع الاعتراف بأنه لا يوجد بلد لديه سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان.
- 39 - وستواصل الجمهورية الدومينيكية نشاطها من أجل احترام قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز الحوار بين الأمم من أجل تسوية المنازعات، ومساواة الشعوب في الحقوق وتقريرها لمصيرها، وصون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

(أ) تنفيذ خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم؛

- (ب) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك تشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يشمل جميع الناس؛
- (ج) الدفاع عن العمل المناخي الحازم وتعزيزه للتصدي لتغير المناخ الذي يؤثر بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (د) إعادة التأكيد على استقلالية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل ضمان تحقيق مقاصدها؛
- (هـ) دعم مجلس حقوق الإنسان في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن دور المجلس باعتباره أهم محفل للحوار بشأن هذه القضايا؛
- (و) تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين للفترة 2010-2030، بغية تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، استناداً إلى دستور الجمهورية الدومينيكية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛
- (ز) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها، من خلال الحوار المنصف والبناء في وضع المعايير الدولية التي تضمن مبادئ المساواة وعدم التمييز؛
- (ح) تنفيذ قانون مكافحة زواج الأطفال والخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2024؛
- (ط) مواصلة الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان للجميع، سواء في البلد أو أمام المجتمع الدولي، بالإضافة إلى تشجيع دعم إجراءات المجلس وأهدافه ومبادئه التوجيهية؛
- (ي) كفالة المشاركة الهامة للدولة في تعزيز الحريات الأساسية والدفاع عنها، والعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، من خلال الانخراط في حوار مفتوح وصريح؛
- (ك) إعادة التأكيد على تعددية الأطراف بوصفها الآلية المثلى للتعاون بين جميع الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- (ل) وضع سياسات تسهم في تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتقديم توصيات مدروسة ومحددة تستند إلى مقترحات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات؛
- (م) تعزيز التنفيذ الوطني للالتزامات حقوق الإنسان، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (ن) العمل على تعزيز جهود إلغاء العمل القسري وزواج الأطفال وعقوبة الإعدام؛
- (س) مواصلة تنفيذ التدابير الإدارية لمكافحة جميع أنواع التمييز، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يشمل جميع الناس؛
- (ع) دراسة الصكوك الدولية التي لم يتم التصديق عليها حتى الآن و/أو التي تنتظر التوقيع والتصديق عليها في حالات أخرى؛
- (ف) العمل على تحسين معاملة الأشخاص في حالات التنقل البشري، مع التركيز على التضامن والتعاون والمسؤولية وتقاسم الأعباء؛

(ص) الدعوة إلى وضع ضمانات وتوفير الحماية للأفراد في الفضاء السيبراني، بما يتيح مكافحة المعلومات المضللة والأخبار الزائفة، وبالتالي المشاركة في النظر في تداعيات التكنولوجيات الجديدة والكفاءة الاصطناعية على حقوق الإنسان وتقييمها، من منطلق أنها أصبحت واقعا اجتماعيا متطورا؛

(ق) الدفاع عن الحق في التنمية؛

(ر) تعزيز الحق في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على الفئات التي تحتاج إلى اهتمام خاص؛

(ش) العمل، على الصعيدين الوطني والدولي، على أساس التزام البلد بمنع العنف ضد المرأة والفتاة.

خامسا - التحديات

40 - لأن كان من الصحيح أن الجمهورية الدومينيكية قد عززت حوكمتها الديمقراطية على مدى العقود الأربعة الماضية، فإنه من الصحيح أيضا أنه لا تزال هناك تحديات ثقافية ومادية كبيرة تحول دون تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. فإعمال حقوق الإنسان هو التزام يتطلب عملا متواصلا. وتؤدي التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية إلى ظهور تحديات جديدة أمام ضمان حقوق الإنسان، وبالتالي، فإن أي دولة ستواجه دائما تحديات كبيرة في هذا المجال.

41 - وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان ترتبط بتحقيق ثقافة السلام واحترام التنوع والتغلب على ديناميات الاستبعاد الاجتماعي.

42 - وفيما يتعلق بالتحدي الأول، تمكنت الجمهورية الدومينيكية من الحد بدرجة كبيرة من حدوث جرائم العنف في العقدين الماضيين. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل جرائم القتل من 26,32 شخصا لكل 100 000 نسمة في عام 2005 إلى 11,9 شخصا لنفس العدد في عام 2022. ومع ذلك، هناك انتشار لجرائم العنف الناشئة عن النزاعات الاجتماعية، مما يعكس التحدي المتمثل في إنشاء آليات للتصدي لهذه النزاعات بطريقة سلمية.

43 - وبالمثل، لا يزال التحدي المتمثل في ضمان أعلى مستوى من الاحترام والكرامة للأشخاص المخالفين للقانون قائما.

44 - وإدراكا من الجمهورية الدومينيكية لوجوب قيام الدولة بإنشاء آليات لمنع جميع أشكال العنف، إلى جانب تعزيز أمن المواطنين، فقد شرعت في العمل على إصلاح الشرطة الوطنية وإضفاء الطابع المهني على العاملين في قطاع العدالة، من خلال مدارس الادعاء العام والشرطة الوطنية والقضاء.

45 - وثمة تحد آخر يتمثل في تطوير ثقافة قوامها الاحترام والتسامح إزاء التنوع تسمح بالاندماج الكامل لجميع الأشخاص، بغض النظر، على سبيل المثال، عن الأصل أو المعتقدات الدينية أو الهوية الجنسية أو الميل الجنسي أو العرق.

46 - وقد أظهر انهيار النظم الصحية والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أن الحق في الرعاية الصحية يتطلب اليوم أكثر من أي وقت مضى ضمانات تتسم بالكفاءة والفعالية، ووضع الأنظمة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم على المحك. وقد اعتمدت الحكومة أيضا التأمين الصحي الشامل، وأدمجت من خلاله جميع السكان تقريبا في نظام التأمين الصحي.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للفئات الهشة، مثل النساء.

47 - وتمثل أزمة التنقل البشري حقيقة لم تغلت منها الجمهورية الدومينيكية. لذلك، فإنها تقوم في هذا السياق بمبادرات لتعزيز استجابة الدولة للسكان المهاجرين.

48 - ولا يمكن تعزيز الديمقراطية إلا بمزيد من الديمقراطية. ومن ثم، فإن الجمهورية الدومينيكية تكافح من أجل تعزيز نظام المساءلة في جميع كيانات الدولة، من خلال مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

49 - وتعمل الحكومة على إنشاء وزارة للعدل وحقوق الإنسان، سيكون من شأنها أن تعزز الشبكة الوطنية لحقوق الإنسان والضمانات القضائية.